

أمر إسناد
=====

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

شركة النيل العامة للإنشاء والطرق

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل رفق هذا نسخة من العقد رقم (٢٠٢٣/٢٠٢٢/ ٤٠٥) المؤرخ في ٢٠٢٢/٩/٢٢ بمبلغ ٣٩.٧١٥ مليون جنيهه (فقط وقدره تسعة وثلاثون مليون وسبعمائة وخمسة عشر ألف جنيهه لا غير) والموقع بين الشركة والهيئة بشأن قيام الشركة بعملية تنفيذ أعمال رفع كفاءة قطاعات من رافد الطريق الدولي الساحلي " بلطيم " بطول إجمالي ٢٠ كم باستخدام تقنيات تدوير طبقات الرصف بكامل العمق FDR ((لتنفيذ المسافة من الكم ٧ حتى الكم ١٧ اتجاه بلطيم بطول ١٠ كم)) بالأمر المباشر .

على أن يتم التنفيذ طبقا لشروط ومواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا وستتولى " المنطقة الثالثة عشر - البحيرة " الإشراف على التنفيذ و تجهيز وتسليم الموقع للشركة فوراً .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

(التوقيع)

عميد / أبو بكر احمد حسن عساف
رئيس الإدارة المركزية
للشؤون المالية والإدارية

عقد مقالة

الموضوع : تنفيذ أعمال رفع كفاءة قطاعات من رافد الطريق الدولي الساحلي " بلطيم "
بطول إجمالي ٢٠ كم باستخدام تقنيات تدوير طبقات الرصف بكامل العمق FDR
((لتنفيذ المسافة من الكم ٧ حتى الكم ١٧ اتجاه بلطيم بطول ١٠ كم)) بالأمر المباشر.

رقم العقد: ٢٠٢٣/ ٢٠٢٢/ ٤٠٥

أنه في يوم الخميس الموافق: ٢٢ / ٩ / ٢٠٢٢ .

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و " شركة النيل العامة للإنشاء والطرق "

ويمثلها السيد المهندس / محمد احمد ابو سريع

- بصفته / العضو المنتدب التنفيذي

وينوب عنه في التوقيع السيد المهندس / محمد لطفي عبد المجيد

- بصفته / رئيس قطاع دراسة العطاءات والتصميم

(بالتفويض المرفق)

بطاقة رقم / ٢٦٥١٠٢٥٢١٠٠١٩٥

بطاقة ضريبية / ١٠٠-٥٠٦-٤٥٣

مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين

ملف ضريبي رقم / ٥-٠٠٠٠٠٤-٤٢٠-٠٠٠-٠٠

ومقرها / ٢٢٦ أ شارع جوزيف تيتو - الهايكستب - النزهة الجديدة

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

التمهيد

بناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير رقم (١٣٥٠٧) المؤرخ في ٢٠٢٢/٨/٨ المرفق به صورة كتاب السيد اللواء أ. ح. / أمين عام مجلس الوزراء رقم (٢٢٨٥١-٥) بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٨ المتضمن أن مجلس الوزراء قرر بجلسته رقم (٢٠٣) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٤ الموافقة على اعتماد القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الهندسية الوزارية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١ وذلك لمشروع تنفيذ أعمال رفع كفاءة قطاعات من رافد الطريق الدولي الساحلي " بلطيم بطول إجمالي ٢٠ كم باستخدام تقنيات تدوير طبقات الرصف بكامل العمق FDR بالأطوال والتكلفة والشركات المطلوب إصدار أوامر إسناد لها وذلك بطريق الاتفاق المباشر طبقاً لأسعار القائمة الموحدة ومن بين هذه الشركات " شركة النيل العامة للإنشاء والطرق " ولما كان المالك يرغب في إنجاز أعمال مشروع " تنفيذ المسافة من الكم ٧ حتي الكم ١٧ اتجاه بلطيم بطول ١٠ كم " بالأمر المباشر

على أن يتم الاتفاق على الأسعار للأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعمالة وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكاملية والتعديلات التي يطلب المالك من المقاول القيام بها وفقاً لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بتلك الأعمال وتنفيذها وإتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاع على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائر المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد ولما كان العرض المقدم من الشركة قد اقترن بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٤ وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على ما يلي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية " أعمال رفع كفاءة قطاعات من رافد الطريق الدولي الساحلي " بلطيم " بطول إجمالي ٢٠ كم باستخدام تقنيات تدوير طبقات الرصف بكامل العمق FDR (لتنفيذ المسافة من الكم ٧ حتي الكم ١٧ اتجاه بلطيم بطول ١٠ كم) " بالأمر المباشر طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد بقيمة إجمالية مقدارها ٣٩.٧١٥ مليون جنيه (فقط وقدره تسعة وثلاثون مليون وسبع مائة وخمسة عشر ألف جنيه لا غير) شاملاً كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقديرية ويتم المحاسبة النهائية طبقاً للكميات المنفذة على الطبيعة بالفتات التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة النيل العامة للإنشاء والطرق " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٩) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم OG008-2566144 بمبلغ ١,٩٨٥,٧٥٠ جنيها (فقط وقدره مليون وتسعمائة خمسة وثمانون ألف وسبعمائة وخمسون جنيها لا غير) صادر من بنك بلوم مصر - فرع الأوبرا صادر بتاريخ ٢٣/٨/٢٠٢٢ وساري حتى ٢٢/٨/٢٠٢٣

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقا للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وذلك طبقا للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لأي جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسئولا عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول باتباع كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمرا كتابيا بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاها .

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلي ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات علي حسابه خصما من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية والغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه علي أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة علي كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسئولا مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو أحدي آلاته وتقع المسؤولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة علي التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا اخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع علي حساب الطرف الثاني خصما من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما يصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كليا أو جزئيا .

البند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥%) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول علي موافقة السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك علي أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

البند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة علي الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول .
 ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة علي القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م ."

البند الحادي والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها علي الوجه الأكمل لمدة سنة لأعمال الطرق وسنة واحدة للأعمال الصناعية تبدأ من تاريخ التسليم الابتدائي حتي تاريخ الاستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسئولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجبره علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتها علي أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة علي ما جاء ببند هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

يحفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ علي أسعار المواد (الحديد - الاسمنت - البتومين - السولار) وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعريفات والمعادلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م .

البند الخامس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسليم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء وال لزوم .

النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء وال لزوم .

الطرف الثاني

شركة النيل العامة للإنشاء والطرق

(التوقيع)

المهندس / محمد لطفي عبد المجيد

عن الشركة بالتفويض المرفق

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

(التوقيع)

لواء مهندس / هشام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري



دفتر الشروط والمواصفات لسنة 2022

عملية : أعمال رفع كفاءة قطاعات من رافد الطريق الدولي الساحلى بإستخدام تقنيات تدوير طبقات الرصف بكامل العمق (FDR) في المسافة من الكم 7 حتى الكم 17 "إتجاه بلطيم " بطول 10 كم
(المنطقة الثالثة عشر " البحيرة ")

تاريخ المفاوضة : / / 2022

عدد الصفحات التى يضمها الدفتر () بما فيها عدد () رسم

دفتر المواصفات القياسية
للهيئة العامة للطرق والكبارى لسنة
1990 يعتبر متمماً لهذا الدفتر.

رئيس الإدارة المركزية لبحوث الطرق

مهندس /
" حسام بدر الدين ابراهيم "

مدير عام الصيانة

مهندس /
" منال عمر "

رئيس الإدارة المركزية

للمنطقة الثالثة عشر " البحيرة "
مهندس /
" نصر طبيخ "

رئيس قطاع التنفيذ والمناطق
مهندس /
" سامي احمد فرج "



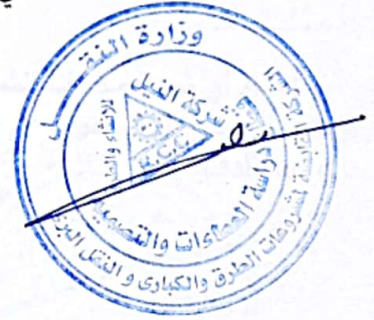
رئيس الإدارة المركزية
للشئون المالية و الإدارية
عميد /
ابو بكر أحمد حسن عساف

ملحوظات هامة :-

- المداول التوقيع والختم على كل صفحة من صفحات هذا الدفتر .

عملية : أعمال رفع كفاءة قطاعات من رافد الطريق الدولي الساحلى باستخدام تقنيات تدوير
في المسافة من الكم 7 حتى الكم 17 "إتجاه بلطيم" بطول 10 كم
(المنطقة الثالثة عشر " البحيرة ")

عملية : أعمال رفع كفاءة قطاعات من رافد الطريق الدولي الساحلى باستخدام تقنيات تدوير طبقات الرصف بكامل العمق (FDR)
في المسافة من الكم 7 حتى الكم 17 "إتجاه بلطيم" بطول 10 كم
(المنطقة الثالثة عشر " البحيرة ")



عملية : أعمال رفع كفاءة قطاعات من رافد الطريق الدولي الساحلى باستخدام تقنيات تدوير طبقات الرصف بكامل العمق (FDR)
في المسافة من الكم 7 حتى الكم 17 "إتجاه بلطيم " بطول 10 كم
(المنطقة الثالثة عشر " البحيرة ")

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	فهرس	2
2	قائمة أثمان العملية	3---9

ملحوظات هامة :-

- لا يقبل أي تحفظ أو شرط مخالف للشروط الواردة بهذا الدفتر سواء من الناحية المالية أو الفنية ويعتبر هذا التحفظ كأن لم يكن كما لا يجوز التفاوض على ذلك الشرط أو التحفظ المخالف . وعلى المقاول التوقيع والختم على كل صفحة من صفحات هذا الدفتر .

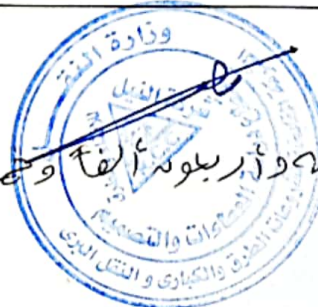


رقم البند	الكمية	بيان الأعمال	الفئة		الجملة
			قرش	جنيه	
1	2 م 95097	أعمال إنشاء طبقة أساس مثبت سمك ٢٥ سم وذلك باعادة تدوير طبقات الاسفلت وطبقة الأساس القائمة والفئة شاملة نظافة سطح الاسفلت الحالي والخلط وكل ما يلزم لنهوا الأعمال طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة وشروط ضبط الجودة وطبقا لتعليمات جهاز الاشراف والفئة شاملة بالمتر المسطح. (فقط خمسة تسعون الفا وسبعة وتسعون متر مسطح لا غير)	—	٥٥	٥٢٣.٣٥ -
2	2532 طن	بالطن أعمال توريد وإضافة أسمنت مطابق للشروط والمواصفات ويضاف بالنسب المقررة بالخطة التصميمية والفئة شاملة كل ما يلزم لنهوا العمل طبقا للشروط والمواصفات وتعليمات جهاز الاشراف (فقط الفان وخمسمائة واثنان وثلاثون طن لا غير)	—	١٦٠٠	٤.٥١٢٠٠ -
3	100 م.ط	بالمتر الطولي أعمال توريد وإنشاء حاجز من الخرسانة العادية نيوجيرسي وجهين بارتفاع 90 سم أعلى الفرشة طبقا للرسومات علي أن يكون وجه الخرسانة FAIR FACE بمحتوي اسمنتى لا يقل عن 350 كجم/م3 وبإجهاد لا يقل عن ٢٥٠ كجم/م3 والفئة تشمل عمل فرشاة من الخرسانة العادية سمك 10 سم وعرض ٨٠ سم أسفل الحواجز بإجهاد لا يقل عن ٢٠٠ كجم/م3 والسعر يشمل توريد وتثبيت الاشارة 10 16 Ø ويتم التنفيذ طبقا لأصول الصناعة والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند بجميع مشتملاته طبقا لمواصفات الهيئة العامة للطرق والكبارى وتعليمات جهاز الاشراف (فقط مائة متر طولي لا غير)	—	٦٤٠	٦٤.٠٠٠ -
4	103 م.ط	بالمتر الطولي أعمال توريد وصب برودة من الخرسانة العادية بأبعاد 30× ٢٥/٢٠ سم مصنوعة بطريقة الإهترزاز الميكانيكي تتكون من 0.8 م سن دلو ميت يزيد أكبر بعد للحبيبات عن 1.5 سم + 0.4 م 3 رمل + ٢٥٠ كجم أسمنت ويتم صب البرودة على فرشاة من الخرسانة العادية سمك 10 سم وبعرض ٢٠ سم طبقا للخطوط والمناسيب التصميمية وبحيث لا تزيد الفواصل عن 1م والتي تملأ بالفوم المضغوط سمك 1م والسعر يشمل التسوية أسفل البردورات ويتم التنفيذ طبقا لأصول الصناعة والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند بجميع مشتملاته طبقا لمواصفات الهيئة العامة للطرق والكبارى وتعليمات جهاز الاشراف (فقط مائة وثلاثة متر طولي لا غير)	—	١١٣	١١٦٣٩ -
5	100 م 2	بالمتر المسطح أعمال توريد وصب بلاطات من الخرسانة العادية بسمك 10 سم من 0.8 م 3 سن دلو ميت متدرج + 0.4 م 3 رمل حرش + 250 كجم أسمنت بورتلاندى عادى على أن يكون السن نظيف ومغسول والرمل خالى من الشوائب والطفلة والأملاح والمواد الغريبة والبند يشمل تجهيز وإستعدادل مناسب التربة الطبيعية أسفل البلاطة للوصول إلى المناسب التصميمية مع الدمك الميكانيكى على أن تحقق الخرسانة إجهاد لا يقل عن 175 كجم/م3 وبحيث لا تزيد الفواصل عن 1م والتي تملأ بالفوم المضغوط سمك 1م وتشطيب السطح باستخدام الهليكوبتر ويتم التنفيذ طبقاً لأصول الصناعة والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند بجميع مشتملاته طبقاً لمواصفات الهيئة العامة للطرق والكبارى وتعليمات المهندس المشرف . (فقط مائة متر مسطح لا غير)	—	١٣٢	١٣٢٠٠ -



رقم البند	الكمية	بيان الأعمال	الفئة		الجملة
			قرش	جنيه	
6	2م 95097	بالمتر المسطح أعمال توريد ورش طبقة تشريب من البيتومين السائل متوسط التطاير MC30 بمعدل 1,2 كجم/م ² ترش فوق طبقة الأساس بعد تمام دمكها وتنظيفها جيداً ويتم التنفيذ طبقاً للقطاعات العرضية النموذجية والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند بجميع مشتملاته طبقاً لأصول الصناعة ومواصفات الهيئة العامة للطرق والكبارى وتعليمات المهندس المشرف . (فقط خمسة تسعون الفا وسبعة وتسعون متر مسطح لا غير)	٧٥	٢٧	٢٦٢٨٩٤١,٧٥ سبعة وعشرون ألفاً و٧٥٠ قرشاً
7	2م 95097	بالمتر المسطح أعمال توريد وفرش طبقة رابطة من الخرسانة الاسفلتية بسمك ٥ سم بعد الدمك باستخدام أحجار صلبة ناتج تكسير الكسارات والبيتومين الصلب 70/60 وإدارة شركة النصر بالسويس أو ما يماثلها والفئة تشمل إجراء التجارب المعملية والحقلية على المخلوط وعلى المواد المستخدمة ويتم التنفيذ طبقاً للقطاعات العرضية النموذجية والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند بجميع مشتملاته طبقاً لأصول الصناعة ومواصفات الهيئة العامة للطرق والكبارى وتعليمات المهندس المشرف (فقط خمسة تسعون الفا وسبعة وتسعون متر مسطح لا غير)	—	١٣٧	١٣٠٨٢٨٩ — مائة وسبعة وثلاثون ألفاً وثمانمائة وثمانون قرشاً
8	2م 95097	بالمتر المسطح أعمال توريد ورش طبقة لاصقة من البيتومين السائل سريع التطاير RC3000 أو بالمستحلبات الاسفلتية المطابقة للشروط والمواصفات بمعدل 0,4 كجم/م ² ترش فوق الطبقة الاسفلتية بعد تمام دمكها وتنظيفها جيداً من أى مواد حصوية أو ناعمة زائدة قبل الرش وان يتم رش الاسفلت بمعدلات منتظمة باستخدام معدات الرش الميكانيكية ويتم التنفيذ طبقاً للقطاعات العرضية النموذجية والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند بجميع مشتملاته طبقاً لأصول الصناعة ومواصفات الهيئة العامة للطرق والكبارى وتعليمات المهندس المشرف والفئة شاملة كل ما يلزم لنهيو العمل . (فقط خمسة تسعون الفا وسبعة وتسعون متر مسطح لا غير)	٤٥	٩	٨٧٦٦٤٧,٢٥ تسعة جنيهاً و٢٥٠ قرشاً
9	2م 95097	بالمتر المسطح أعمال توريد وفرش طبقة سطحية من الخرسانة الاسفلتية بسمك ٥ سم بعد الدمك باستخدام أحجار صلبة ناتج تكسير الكسارات والبيتومين الصلب 70/60 وإدارة شركة النصر بالسويس أو ما يماثلها والفئة تشمل إجراء التجارب المعملية والحقلية على المخلوط وعلى المواد المستخدمة ويتم التنفيذ طبقاً للقطاعات العرضية النموذجية والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند بجميع مشتملاته طبقاً لأصول الصناعة ومواصفات الهيئة العامة للطرق والكبارى وتعليمات المهندس المشرف . (فقط خمسة تسعون الفا وسبعة وتسعون متر مسطح لا غير)	—	١٣٧	١٣٠٨٢٨٩ — مائة وسبعة وثلاثون ألفاً وثمانمائة وثمانون قرشاً

٣٨٩٤٥٥٤١ —



الفئات تصديرية كمين التفافها
الإجمالي ثمانية وثلاثون مليوناً وتسعمائة وخمسة وثمانون ألفاً وخمسمائة وواحد وأربعون جنيهاً لا غير